الإسلام والتنمية والنهضة

مقاربات تحليلية لمسار تنموي مستدام

أ. د. عدنان ياسين مصطفى
أستاذ علم اجتماع التنمية/ جامعة بغداد

كانون أول/ ديسمبر ٢٠٢١

ملخص

" الشريعة الاسلامية والعدالة هي خط الدفاع الأول من الامراض والتحديات والمشكلات الاجتماعية في أي نموذج تنموي، ومرتكز رئيس لتضميد الجراح والانتقال الى التنمية المستدامة لا سيما في البلدان المأزومة والمتأثرة بالنزاع".

ان من القضايا الأساسية التي تعد من مكونات الفكر الحضاري ابتداءً حضارات ما بين النهرين ووادي النيل الى الحضارة العربية الإسلامية في العصر الوسيط تكريم الانسان وتفضيله على سائر المخلوقات، إذ ان للإنسان رسالة في تعمير الكون، فهو خليفة الله في الأرض، اذ نفخ الله تعالى فيه من روحه، وزوده بالمواهب والطاقات البدنية والعقلية والعاطفية وكل أدوات التقدم التي لا يشاركه فيها أي مخلوق آخر فضلاً عن نزعته الاجتماعية وما تتضمنه من ثقافة وقيم وعادات وتقاليد وانماط سلوك وطرق للتفكير والتعبير، ونظم للحياة الإنسانية في شتى مظاهرها وجوانبها، وما يوجد في هذه الحياة من مؤسسات اجتماعية يتفاعل معها الفرد في حياته.

وتأسيساً على هذه المعطيات، فان رسالة الانسان في تحقيق الخلافة الصالحة في الأرض لا تقتصر على الاعمار المادي حسب، بل اعداد نفسه لمسؤوليات هذه الرسالة وخدمة بنى جنسه وخلق الحضارة وبناء المجتمعات المتقدمة روحياً ومادياً وهذه مسؤولية وامانة عظيمة (بسم الله الرحمن الرحيم، انا عرضنا الأمانة على السنوات والأرض والجبال فأبين ان يحملنها وأشفقن منها، وحملها الانسان انه كان ظلوماً جهولا) صدق الله العظيم[1]. وهذا المسار هو جوهر ما يعرف اليوم بالتنمية المستدامة المرتكز على توسيع الخيارات المتاحة امام الناس لتامين حياة طويلة وصحية وخلاقة، دون التفريط باستحقاقات الأجيال القادمة.

ان هذه القيم الحضارية الإسلامية تجابه اليوم أكبر تحدي في تاريخ البشرية في ظل الثورات المعلوماتية والثورة الصناعية الرابعة، وذلك لان المركزية الغربية قد جمعت كل شرور وتناقضات المجتمع الإنساني الحضاري، فشوهت حقوق الانسان وحولتها الى أداة رخيصة للتدخل الفظ في شؤون الشعوب والمجتمعات وبمفهوم منحرف لهذه الحقوق، وترويج مفاهيم العولمة والهيمنة واستلاب ارادات الشعوب ومحاولات تركيعها.

ولا يفوتنا في هذا السياق الوقوف على ما عبر عنه سوروس (أحد اللاعبين الدوليين الكبار في سوق الأوراق المالية) الذي يعكس هذا التوجه فيقول: (اننا نقوم عمليا بتضييق هامش الحكم الأخلاقي، اننا نقوض صرح الاخلاق العامة، لقد تمخضت العولمة عن زيادة الانحراف لأنها أدت فعلياً الى اختزال قدرة الدول على تقرير مصائرها)[2].

وفي عالم يتغير بإيقاع غير مسبوق، تطرح وبشدة تحت ضغط الشعور بالثغرة المتزايدة التي تفرزها مسيرة التحديث والتنمية والنهضة، تطبيقات المنهج الاسلامي وسيادة القانون وتحقيق أسس العدالة لتضميد الجراح والانتقال الى التنمية

[1]-(سورة الأحزاب/ آية ٢٢). -

[2]-مجموعة باحثين العولمة الطوفان ام الإنقاذ، ترجمة فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٤ ص٢٢.

المستدامة. وتنكشف للمسؤولين وللرأي العام معاً النتائج الخطيرة المترتبة على تلكؤ تطبيقها في ارض الواقع لتعزيز فرص الارتقاء التنموي وتعزيز الاستقرار والامن الإنساني أو على الأقل تجنب البقاء على هامشها او بعيداً عنها.

لقد تعرضت مجتمعاتنا الاسلامية لسلسلة من الحروب والنزاعات الخارجية والداخلية، ومرّت في حالات كثيرة في أزمات متعاقبة من عدم الاستقرار السياسي، تركت جميعها آثاراً سلبية كبيرة على تركيبة الدولة وتماسكها وعلى فعالية وشرعية مؤسساتها، وعلى متانة النسيج الاجتماعي وطبيعة العلاقات بين الجماعات، وعلى الاقتصادات الوطنية والموارد الطبيعة. واليوم، تواجه تحديات أساسية مرتبطة بالقدرة على رسم مسارات تنموية مستقلة في ظل استمرار الأزمات والاضطرابات وهشاشة الوضع الداخلي. ولعل من بين أبرز الأزمات التي تواجه المجتمعات الإسلامية أزمة كورونا وما رافقها من انخفاض الموارد الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وما تطرحه من تحديات جوهرية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، و تعزيز مسارات التماسك الاجتماعي بشكل خاص . وما تواجهه من تحديات تستهدف كل ركائز المجتمعات الإسلامية الثقافية والاجتماعية والاخلاقية

لقد أضحت مناقشة هذه القضايا أكثر من أي وقت مضى ميداناً رئيساً من ميادين البحث عن حلول وإرساء مرتكزات النهوض الحضاري والتقدم المعرفي والاستقرار المجتمعي للوصول الى استدامة التنمية ليخلق قياسات اللنهضة. ومن علامات الصحة ما يبرز اليوم في معظم بلداننا الاسلامية من رغبة قوية في مناقشة هذا الموضوع والسعي الى بلورة الإشكاليات المتعلقة به، والاجابة عن التساؤلات العديدة التي تثيرها الإخفاقات في تنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات، فهو من دون شك من أكثر المسائل راهنية في عالم التنمية وتعزيز خيارات البناء والنهوض.

لقد رافق الأزمات المتلاحقة وما نجم عنها من تفشي للفساد المالي والإداري، وتدهور البنى التحتية وتدني مؤشرات التنمية البشرية وضعف حكم القانون وإمكانات تطبيقه، تصدع اجتماعي واقتصادي ومؤسسي مستمر، وهي حالة تتفاعل وتتفاقم ليس فقط مع اشتداد وتيرة العنف والنزاع في الميدان بل أيضاً مع سلسلة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتداخلة التي تضع تحديات كبيرة أمام الدولة والمجتمع في بحثهم عن حلول لهذه الأزمة المتفاقمة.

وليس من شك ان تأثير الأزمات والارهاب مباشراً ومدمراً لإدارة الموارد ولكل مفاصل التنمية المستدامة، فكان تأثيرها مباشراً على قدرة الحكومات وعلى جودة نوعية الحياة او فقدانها نتيجة الصراع العنيف أو الحرمان الشديد، والتهجير القسري للناس، وتدمير البنى التحتية. ومن المنظور الاقتصادي أدت الى الاضرار بعملية التنمية بسبب التناقص في الانفاق التنموي، وزيادة الانفاق على المؤسسة العسكرية والامنية، مع تواضع معدلات الانفاق على الصحة والتعليم والبيئة. كما تتفاقم مظاهر الفساد السياسي المالي والاداري. ان جميع هذه المتغيرات تركت إرثا وبيئة محفوفة بالمخاطر وانعداماً للأمن الانساني، ولدت جميعها عجزاً بنيويا وتوالد متواصل للمشكلات وافتقاراً للإرادة المجتمعية ولأدوات تمكينه، مما وسع من مساحة التشظي واضطراب النسيج المجتمعي، وأدت بالنتيجة الى استنزاف مقومات التنمية واستدامتها.

وليس من باب المبالغة القول ان التنمية المرتكزة على الحكم الرشيد تشكل قاعدة أساسية للنهوض، لأنها توسع من قدرة الدولة على تحقيق التوازن والتفاعل بين المتغيرات الخارجية والداخلية، من خلال تعزيز حكم القانون والوصول الى العدالة لضمان تحقيق الاستقرار المجتمعي وتحسين جودة نوعية الحياة واستدامتها، وكبح مصادر التهديد التي تأخذ أشكالاً مختلفة من التدخل في شؤون السيادة ومحاولاتها النيل من قدرات الدول وإمكاناتها وفرص تقدمها.

وهنا يمكن القول ان مشروع اعمار الارض الذي جسدته رسالة الاسلام العظيم برصيده الحضاري وجوهره القيمي وامتداده الرسالي تمثل القاسم المشترك لمسيرة الحياة اليومية التنظيمية في عمليتي صنع وتنفيذ القرار ات التي يلتزم بها الجميع في تعزيز مسارات التنمية والنهوض المجتمعي . ومن هنا يصبح التنسيق والتكامل مع السلطات التشريعية والقضائية محوراً رئيساً لتطوير القوانين والانظمة والتعليمات لكل الممارسات المؤسسية والمجتمعية وبما يهيئ الارضية القانونية للممارسات الحكومية[3].

وفي تقديرنا ان المحطات التاريخية الكبرى في حياة المجتمعات الناهضة صنعتها قيادات تنموية غير تقليدية ملتزمة (ماليزيا، الإمارات، تركيا، رواندا، اثيوبيا....) بإدارتها ونموذجها وتشريعاتها وقوانين عملها وتقاليدها الفذة والكفؤة في ميدان الاعمال وفي قيادة المجتمع، على الرغم من التناقضات والاختلالات البنيوية التي يعاني منها نظامها الاجتماعي.

رسائل رئيسة:

تحمل هذه الورقة مجموعة من الرسائل نؤكد من خلالها:

١- تمتلك امتنا الاسلاميةجميع المقومات والأصول (المادية والبشرية) لتحقيق التنمية واستدامتها، ورسم آفاق نهضة ممكنة للجميع.

٢- ان المشكلات الرئيسة التي تواجه المسار التنموي لا تكمن في الجانب المادي او البشري وانما في إدارة تلك الأصول وتفكك منظومة صنع السياسات العامة وتشتت الجهود وبعثرتها.

٣- ما زالت مجتمعاتنا الاسلامية تعاني من ضعف حكم القانون وهيمنة القانون الموازي الذي غالباً ما يتقاطع ويصطدم مع روح وتعاليم الرسالة الإسلامية السمحاء في الانصاف والتمكين والتسامح ويرسخ عقبات يصعب التغلب عليها.

٤- يتطلب تحقيق التنمية للجميع تعزيز قدرات الدولة ومسؤولياتها عبر تشريعات وقوانين رصينة مع نفاذ للعدالة.

٥- يحتاج توفير فرص بناء التنمية والنهوض المجتمعي منظومة تشريعية حقيقية تعزز الانصاف والاندماج والاستقرار الاجتماعي.

٦- الابتكار في السياسات العامة ، يمكن ان يسهم في حال تنفيذها، في بناء مجتمع ناهض متكافل متماسك مستدام.

٧- الحفاظ على البوصلة التي جسدتها تعاليم وثوابت الإسلام الحنيف في أجواء الملاحة فيها مضطربة، ومساحة الضياع متسعة، والتحديات متراكمة.

نأمل أن تؤسس هذه الأفكار في هذا المؤتمر قاعدة رصينة من شأنها العمل على تعزيز مسارات النهضة وإرساء أسس التنمية المستدامة وتطوير آليات تنفيذ على أساس قوي من الثقة والمسؤولية المشتركة.

[3]-روبرت كليتجارد، السيطرة على الفساد، ترجمة علي حجاج، دار البشير: عمان، ١٩٩٤.